اتفقت جهة القربة او اختلفت كالاضحية والقران والمتعة والنذر بالسبع بمنع الزيادة و
والامنع النقصان ولو كانا نوابا اقل من ثلثة الا ان يعيب واحدا اقل من السبع لا يجوز ان يعب
صورته ما لو اشترى رجل وترك امراته وابنا وبقرة فضحى لا يجوز وفي اضاحي الزعفراني
اشترك ثلثة نفر على ان يدفع احدهم اربعة دنانير والآخر ثلثة دنانير والآخر دينارا وينحروا
بها بقرة على ان يكون البقرة بينهم على قدر رؤسهم عالم وضحوا بها لا يجوز وفي الفتاوى
شراء الواحدة للاضحية بثلاثين درهما افضل ام شراء ستا بتين قال شراء ستا بتين وشراء شاة
بعشرين افضل ام شراء ثمانين بعشرين قال شراء ثمانين البقرة افضل من الشاة اكلا وتوبا
بالقيمة والشاة افضل من سبع البقرة اذا استووا في القيمة واللحم والاصل فيه انهما اذا استووا
في القيمة واللحم فاطيبهما لحما اولى وفي اصول المؤحد للامام الصفار رحمه الله التضحية بالذكر
والدجاجة في ايام الاضحية ممن لا اضحية عليه لفساده تشبها بالمضحين مكروه وفي
الفتاوى لو شك ان هذا اليوم اليوم الثامن من ذي الحجة يؤمر بإعادة الصلوة والاضحية
كذا ذكر في اضاحي الزعفراني وقال في الفتوى ان شهد عنده شهود على هلال ذي الحجة
جازت الصلوة والتضحية وان لم يشهد عنده الشهود لا يجوز ولو ضحى الناس في اليوم
العاشر من ذي الحجة وسوا قال يوم العيد قال صلى الامام في اليوم الثاني لا يجوز وان لم يصل
ان ضحى قبل الزوال ان كان يرجو ان الامام يصلي لا يجوز وان كان لا يجوز وان ضحى بعد
الزوال مطلقا جاز مطلقا في مسئلة التضحية الامام اذا اخر الصلوة يوم العيد ينبغي ان يؤخروا
التضحية الى وقت الزوال قال قاضيخان صلوة العيد اما سهوا او عمدا اجازت لم الاضحية في هذا اليوم
فلو خرج الامام الى الصلوة في الغد او بعد الغد فضحى قبل ان يصلي الامام اجزاه لانه وقت في
اليوم الاول وقت الصلوة على وجه السنة في الاجناس لا يجوز في يزول الثمن اذا شكر في
اليوم الاضحى احب الي ان يؤخر الذبح الى اليوم الثالث قال اخر احب الي ان لا يأكل منها ويتصدق
بذلك كله ويتصدق بالبعض المذبوح وغير المذبوح ولو لم يستر الاضحية حتى مضت ايام النحر تصدق
بقيمة ما يصلح للاضحية وفي اجناس الناطفي رجل قال لوجيه رجل الموسر الذي له مائتا درهم او
عروض تساوي مائتي درهم سوى المسكن والخادم والثياب التي يلبس ومتاع البيت الذي
يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى ان يذبح الاضحية وفي الجامع يوم الاضحى وله مائتا
درهم او اكثر ولا مال غيره فهلك لم يجب عليه الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين ولو جاء يوم

يرجوم

الاضحى

الاضحى ولا مال له يستفاد مائتي درهم ولا دين عليه وجبت الاضحية ولو كان له عقار
ومستغلة اختلف المتأخرون في اضاحي الزعفراني بعير قيمتها لا ذهاب حين لو كانت قيمتها /
مائتي درهم فعليه الاضحية وقال ابو علي الدقاق بعير ذهاب لا قيمتها تصيره ان كان يذهب
عن ذكر فوت سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره فوت شهر فان فضل من ثمنه
مائتا درهم عليه الاضحية وصدقة الفطر وفي اوائل اضاحي الزعفراني رجل ان كان غلته
المستغل كفيه وعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف هو موسر ان
كان خبازا عنده حنطة قيمتها مائتا درهم او ملك قيمة مائتا درهم او قصارا شان او
صابونا قيمة مائتا درهم عليه الاضحية ولو كان له مصحف او كتب الفقه او الحديث ان كان
بحيث ان يقراء منه وقيمة مائتا درهم لا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية كذا
في الاجناس وفي الفتوى الصوف الفقه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون من كل كتاب
اثنان وسما بروايه واحدة عن محمد رحمه الله فان كان احدهما بروايه الامام ان حفص والآخر
بروايه ابن سليمان لا يصير به غنيا ولا يصير الانسان غنيا بكتب الاحاديث والتفاسير
وان كان له من كل كتاب اثنان وصاحب كتب الطب والنجوم والادب غنيا بها اذا
صارت مائتي درهم وفي الاجناس رجل به زمانة اشترى خمارا يركب ويسعى في حوائجه /
وقيمة مائتي درهم لا اضحية عليه ولو كان في دار بكراء فاشترى فظهر ارض عامر قيمتهم
فان كان دارا يسكنها عليه الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان يسكن بيتا ويضيق عليه
به غنيا وان كان له ثلثة وقيمة الثالث مائتي درهم عليه الاضحية الدرهمان ليس بغني
بفرس واحد ونحارواحد فان كان له فرسان او حماران واحد منها يساوي مائتين او
نصاب والزراع بثورين وآلة الفدان ليس بغني وببقرة واحدة غني وبثلاثة ثيران /
اذا ساوى احدها مائتي درهم نصاب والمراءة تعتبر موسرة بالمهر المعجل الذي لها على
الزوج ان كان مثلها عندها وعند الحنفية رحمهم الله لا يجب الاضحية الا على من له مائتا درهم
فما عدا سوى بين غني الاضحية وبين غني الزكوة من الخلاصة واذا اشترى الاضحية ثم
باعها اشترى مثلها فلا بأس بذلك لان نفس الشراء لا يتعين الاضحية فيها ان يوجب
وبعد الايجاب يجوز بيعها في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وكرهه في قول ابي يوسف رحمه الله يجوز
لتعلق حق الله به عينا وكرهما بقولان تعلق حق الله لا يزيل ملكه عنها ولا يجوز عن شيئين

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)